



PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	28-January-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE :	Minister of Health returns health insurance draft law to legislative formulation committee after objections were raised
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Asmaa Sorror



| كتبت ـ أسماء سرور:

احال الدكتور أحمد عماد وزير الصحة مشروع التأمين الصحى مرة أخرى إلى اللجنة الأولى التي تضم في عضوتها ١٨ غضوا من خبراء القطاع وممثلين للأحزاب، وذلك لتعديل الشروع وتقادى السلبيات التي واجهته في بداية عرضه للحوار المجتمعي، بعد الانتقادات والاعتراضات التي لاحقت المشروع.

وعقد الوزير اجتماعا، مساء أمس الأول، مع اللجنة المختصة بوضع القانون استغرق أكثر من ٥ ساعات، بعضور جميع الأعضاء منهم الدكتور محسن عزام رئيس هيئة التأمين الصحى السابق، والدكتور سمير فياض عضو حزب التجمع والخبير التأميني، واندكتور طارق الغزالي حرب الخبير في الشئون الصحية، إضافة إلى ممثلين عن وزارات القوى العاملة والتضامن الاجتماعي

والمالية والمجتمع المدنى، وكذلك ممثلو احزاب الوفد والنور.

وقال الدكتور عبدالحميد أباظة مساعد الوزير للشئون الفنية والسياسية السابق وعضو اللجنة، إن اللجنة بدأت أول اجتماعاتها مع الوزير لإعادة دراسة القانون ووضع الإطار العام له، مشددا على أن هدف اللجنة هو حمل مسئولية القانون للنهاية والوصول إلى توافق مجتمعى حقيقى عليه، لأنه بخص المجتمع كله، مضيفا له الشروق، أن اللجنة المصغرة كانت قد أجرت بعض التعديلات على القانون وقامت بتغيير فى مواده ما تسبب فى رفض المديد من الجهات له على رأسها نقابة الأطباء. مشيرا إلى أن القانون الأصلى كان برد على أكثر من ٧% من هذه الاعتراضات.

وأوضع أباظة، أن اللجنة أفرطت في شرح بعض مواد

ونصوص القانون دون داع، منها تفاصيل هيئة الرعاية الصحية التى أفردت لها ٨ مواد وحدها، وتغيير اسم هيئة الجودة التى يتضمنها القانون إلى هيئة الرقابة، وإضافة جملة «لابـد من شـراء الخدمة مـن القطاع الخاص» وهو الإلزام الذي رفضه الجميع.

وتابع أباطة: «أتوقع أن ننتهى من وضع القانون ولائحته التنفيذية في غضون شهرين».

فيما أكد الدكترر علاء غنام عضو اللجنة، لـ«الشروق»، عقد اجتماعين أسبوعيا للانتهاء من عمل اللجنة ووضع ملاحظات النقابات في الاعتبار، حتى لا يكون مصير القانون مثل قانون الخدمة المدنية، معتبرا أن معظم الملاحظات التي نالت القانون شكلية وليست جوهرية، متسائلا «هل من المعقول أن تكون هيئة التأمين الصحى هادفة للربح نجرد عدم وضع كلمة غير هادفة للربح».